

عنوان المجلة:

قضايا اسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

رقم التسجيل

VR.3373 – 6327.B

العدد الاول جويلية 2019

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية

برلين- ألمانيا

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : asian@democraticac.de

"تأثير العلاقات الأوروبية-الإيرانية على فعالية سياسة العقوبات الأمريكية تجاه إيران"

The impact of European-Iranian relations on the effectiveness of US sanctions policy towards Iran

د.عمران عمر علي/ علي

(كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة دهوك)

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير العلاقات الأوروبية-الإيرانية على فعالية سياسة الضغط والعقوبات الأمريكية تجاه إيران. منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، إتبعت الولايات المتحدة الأمريكية بإستمرار سياسات متنوعة تجاه إيران إستهدفت من خلالها تغيير النظام بالقوة أو عزلها سياسيا وإقتصاديا عن طريق فرض عقوبات إقتصادية. بالمقابل، إتبع الإتحاد الأوروبي، الحليف الأقرب للولايات المتحدة، سياسات مختلفة تجاه إيران، حيث رفض تغيير النظام بالقوة وسعى إلى إبقاء قنوات الإتصال السياسي والإقتصادي مفتوحة مع إيران للتأثير بشكل أكثر فعالية على سلوكها فيما يتعلق ببعض القضايا، خاصة حقوق الإنسان والإرهاب. الإشكالية الرئيسية لهذا البحث تتمحور حول مدى إمكانية نجاح سياسة العقوبات الأمريكية تجاه إيران في ظل وجود سياسة أوروبية تفضل إستمرار العلاقات الإقتصادية والسياسية مع إيران. يناقش البحث بأنه كلما كان هناك إنسجام بين موقف الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، كلما كان الضغط على إيران أكثر فاعلية. بالمقابل، كلما كان هناك تناقض في السياسات، فمن المرجح أن لا تدفع سياسة الضغط والعقوبات الأمريكية إيران إلى تغيير سلوكها وسياساتها .

الكلمات الدالة: العلاقات الأوروبية-الإيرانية، الإتفاق النووي، العقوبات الأمريكية، التعاون الأوروبي-الأمريكي

Abstract

This research aims to analyze the impact of European-Iranian relations on the effectiveness of the United States sanctions policy against Iran. Since the Iranian Islamic revolution of 1979, the US has consistently pursued a variety of policies towards Iran, aiming at regime change by force or isolating the country politically and economically by imposing severe economic sanctions. On the other hand, the European Union, the closest ally of the USt, followed different policies towards Iran, refusing to change the regime by force and trying to keep political and economic channels open with Iran to bring the country to change its behavior on some issues, especially human rights and terrorism. The main question of this research is the extent to which the US sanctions policy toward Iran can be successful in the presence of a European policy that favors continuing economic and political relations with Iran. This research argues that the more convergent the US and the EU are, the more the possibility to bring Iran to change its behaviour. Conterary, whenever there is divergence in policies, the US pressure and sanctions policy is unlikely to bring Iran to change its behavior and policies.

المقدمة

منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، تميزت سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه إيران بالتنوع: التعامل المشروط، أي التقدم في العلاقات بين الطرفين مشروط بالتغيير في سلوك إيران فيما بتعلق بمطالب الإتحاد الاوروبي؛ وإستراتيجية المسار المزدوج، أي زيادة الضغط على إيران عن طريق فرض العقوبات مع الحفاظ على التواصل الدبلوماسي، مع استمرارية العلاقات السياسية مع إيران باعتبارها فاعلا مهما وإستراتيجيا في المنطقة لايمكن تجاهلها او الإستغناء عنها.

الإشكالية الرئيسية لهذا البحث تتمحور حول مدى إمكانية نجاح سياسة العقوبات الأمريكية تجاه إيران في ظل وجود سياسة أوروبية تفضل إستمرار العلاقات الإقتصادية والسياسية مع إيران. ففي ظل سياسة الإتحاد الأوروبي للحفاظ على الوضع الراهن مع إيران، إلى أي مدى إنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي الإيراني من جانب واحد وإعادة فرض العقوبات على إيران ستكون فعالة في دفع إيران إلى الإمتثال لمطالب الولايات المتحدة.

يسعى هذا البحث إلى تقييم وتحليل أثر العلاقات الأوروبية-الإيرانية، التي تميزت بمصالح إقتصادية وسياسية متبادلة، على فعالية ونجاح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، والتي تميزت بسياسة الضغط والعقوبات وتغيير النظام منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979. يسعى البحث أيضا إلى تقييم عواقب إنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي الإيراني، الذي تم توقيعه بين مجموعة الدول (5+1) أو EU3+3 (الإتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، روسيا والصين) وإيران في 14 يوليو 2015.

تنبع أهمية هذه الدراسة من وقوفها على تأثير العلاقات الأرووربية-الإيرانية على نجاح أو فشل السياسة الأمريكية تجاه إيران، حيث يفترض هذا البحث أنه كلما كان موقف الإتحاد الأوروبي تجاه إيران قريبا أو متوافقا مع الموقف الأمريكي، كلما كانت إيران أكثر إستجابة للضغوط الخارجية.

بالمقابل، كلما كانت السياسة الأوروبية تجاه إيران متناقضة مع السياسة الأمريكية، كلما كانت إيران أقل إستجابة للضغوط الخارجية، خاصة الأمريكية منها.

يتم تحليل إشكالية البحث من خلال: تناول سياسة الضغط والجزاءات الأمريكية ضد إيران منذ تسعينات القرن العشرين في ظل علاقات اوروبية-إيرانية تميزت بصلات إقتصادية وسياسية جيدة. ثم تحليل نتائج إنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي في ظل تمسك الإتحاد الأوروبي بحفظ الإتفاق والعلاقات السياسية والإقتصادية مع إيران، مع معالجة أهم السيناريوهات المحتملة.

١- سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه إيران مقارنة بسياسة الولايات المتحدة (منذ بداية 1990)

تميزت سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه إيران في هذه الفترة، على خلاف الولايات المتحدة، بسياسة المشاركة المشروطة والحوار النقدي بدلاً من الإكراه والعقوبات[1]. كان هدف سياسة الحوار النقدي المشروط للإتحاد الأوروبي تجاه إيران في عام 1992 تغيير سلوك إيران فيما يتعلق بقضايا مختلفة، ولا سيما حقوق الإنسان، والفتوى ضد سلمان رشدي والإرهاب، وكذلك سياسة إيران تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي.

تهدف سياسة الحوار النقدي في عام 1992 إلى تغيير سلوك إيران فيما يتعلق بمختلف مجالات القضايا، لطالما كانت إيران دولة قريبة من الإتحاد الأوروبي كشريك إقتصادي مهم، ولها موقع جيوسياسي مهم في المنطقة. ونتيجة لذلك، بالنسبة للإتحاد الأوروبي، فإن إيران هي في الأساس دولة تحتاج إلى حوار معها، ولكن بالطبع حوار مرتبط بتحسين مجالات القضايا المختلفة مثل حقوق الإنسان والإرهاب[2].

في الواقع، إعترف وأكد الإتحاد الأوروبي بأن أهمية إيران في منطقة الخليج والشرق الأوسط ولد ضرورة إقامة علاقات، مبنية على الحوار والتواصل، بدلا من الضغط والعقوبات معها ، فإيران بلد ذو

أهمية جغرافية إستراتيجية وإقتصادية وسياسية كبيرة، وبالتالي لا يمكن تجاهله بسهولة ولا ينبغي عزله إقليميا ودوليا. وبناء على ذلك، يعتقد الإتحاد الأوروبي أن الطريقة الوحيدة لإحداث تغيير في سلوك إيران هي التعامل مع هذا البلد المهم، وكذلك دعم القوى المعتدلة في البلاد[3].

من هذا المنظور، تشير مصطلحات إستنتاجات إدنبره إلى أن الهدف الرئيسي للحوار النقدي هو تغيير السلوك من جانب إيران فيما يتعلق بالمجالات التي تهم الإتحاد الأوروبي، ولدعم الإعتدال في إيران من خلال الحوار، وكذلك تحريك إيران نحو المزيد التعاون البناء. ولكن من الضروري الإشارة إلى أن هذا الحوار كان مشروطا حيث المدى الذي يمكن أن تتطور فيه العلاقات السياسية والإقتصادية بين إيران والإتحاد الأوروبي تعتمد على تغيير سلوك إيران، خاصة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان والإرهاب[4]. بالإضافة إلى ذلك، إنتعشت العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الإتحادالأوروبي وإيران بشكل كبير ، حيث إرتفعت المبادلات التجارية بين الطرفين من 10.5 مليار دولار في 1994[5] إلى ١٣,٧ مليار يورو في 2000[6].

على النقيض من سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه إيران، العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران تميزت بالتوتر والعداء وقطع العلاقات السياسية والإقتصادية بين البلدين. التوتر بين الولايات المتحدة وإيران ليس جديدا. بداية، يعود التدخل الأميركي في شؤون إيران ومحاولاتها لتغيير النظام إلى أوائل الخمسينيات، عندما قامت الولايات المتحدة، بالتعاون مع بريطانيا، بإسقاط رئيس وزراء إيران المنتخب ديمقراطيا، محمد مصدق، وبالتالي إعادة الشاه إلى السلطة[7]. وهكذا بدأت علاقات الولايات المتحدة مع إيران تزدهر خلال عهد الشاه في جميع الجوانب. فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، بدأ أول برنامج للطاقة النووية الإيرانية في عام 1957 عندما وقعت الولايات المتحدة وإيران البرنامج النووي من أجل السلام، مما جعل بداية التعاون النووي المدني الأمريكي الإيراني. علاوة على ذلك، بدأت إيران

بتطوير التكنولوجيا النووية في غضون عقدين من الزمان في وقت لاحق بمساعدة من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا وألمانيا[8].

بالرغم من ذلك، منذ الثورة الإسلامية الإيرانية وأزمة الرهائن، التي وقعت في عام 1979 مباشرة بعد انتقاد آية الله الخميني بشأن سياسة الولايات المتحدة وإسرائيل وإستمر لمدة 444 يوما، كانت واشنطن ترى إيران على الدوام تهديدا للمصالح الأمريكية والغربية الرئيسية[9]. لقد أثارت الولايات المتحدة مخاوف مختلفة بشأن إيران: لقد كان الإرهاب أحد القضايا الرئيسية التي تهم الولايات المتحدة، وإتهم إيران برعاية ودعم الإرهاب الدولي ضد معارضي النظام الإيراني والأهداف الأمريكية، وفرض تهديد على الإستقرار الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى دعم وتقديم الدعم المالي لحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، الذين تتهمهم واشنطن بانتظام بارتكاب هجمات إرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين[10]. كما إتهمت الولايات المتحدة إيران بالحصول على معدات هجومية وأسلحة دمار شامل في محاولة لأن تصبح قوة إقليمية قادرة على تهديد إستقرار الخليج، وبشكل خاص، تم إتهام النظام الإيراني بتطوير قدرة نووية سرية بمساعدة تقنية مزدوجة من الغرب وبدعم روسيا[11].

بناء على ذلك، إتبعت واستخدمت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين العديد من الإجراءات العقابية لإحتواء أو عزل أو تغيير النظام في إيران، بما في ذلك حظر الواردات النفطية من إيران، وحظر الأسلحة ونقل التكنولوجيا النووية ذات الإستخدام المزدوج، وتجميد الأصول الإيرانية، وحظر السفر بين الطرفين. بالإضافة إلى حظر معاملات معينة فيما يتعلق بتنمية الموارد البترولية الإيرانية وكذلك حظر أي قروض تمويل تجارية أو اي خدمات مالية ذات صلة[12]. كما رفضت الولايات المتحدة أي حوار وتعامل مع السلطات الإيرانية وسعت إلى إنتهاج سياسة عزل طهران إقتصاديا وسياسيا وإحتواءها، من خلال فرض عقوبات إقتصادية قاسية على نحو متزايد وحشد عسكري في الشرق الأوسط[13].

في الوقت نفسه، انتقد الولايات المتحدة بشدة سياسة الحوار الأوروبي مع إيران، وإعتبرتها مجرد غطاء للعلاقات التجارية الأوروبية المزدهرة مع النظام الوحشي الإيراني،[14] والتي من المرجح أن تؤثر فقط على السلوك الإيراني بشكل هامشي، في الوقت الذي تقوض فيه جهود العقوبات الأمريكية وتعطي الشركات الأوروبية ميزة تنافسية على نظيراتها الأمريكية[15]. لذلك، ضغطت الولايات المتحدة على الإتحاد الأوروبي لاتباع موقف أكثر صرامة ضد إيران وعزل النظام حتى تغير سلوكها غير المتعاون والشرير[16].

ومع ذلك، لم تتلق نداءات الولايات المتحدة وجهودها أي ردود إيجابية من دول الإتحاد الأوروبي، مجادلة بأن فرض عقوبات وعزل إيران لن يدفع النظام لتغيير سلوكه. رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور، على سبيل المثال، إستبعد الإنضمام إلى الحظر وأعرب عن شكوكه في أن هذه السياسة ستحقق التأثير المطلوب. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه "أننا لا نؤمن بالحظر الأحادي الجانب". وبالمثل، عارضت إيطاليا فرض عقوبات على إيران بسبب ادعاءات لم يتم إثباتها وإعتبرت ألمانيا الحوار النقدي هو النهج الوحيد الصحيح للتعامل مع إيران[17].

بلغ الإختلاف والانشقاق بين سياسة الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ذروته بسبب فرض الولايات المتحدة لقانون العقوبات الإيراني الليبي (Iran-Libya Sanctions Act- ILSA) في عام 1996. في عام 1996، أصدر الكونغرس الأمريكي قانون العقوبات الإيراني الليبي، الذي يحظر إستثمار شركات النفط الأمريكية في إيران. سمح هذا القانون للرئيس الأمريكي ليس فقط بالرد وفرض عقوبات على شركات النفط الأمريكية التي تتعامل مع إيران، بل أيضا الشركات الأجنبية التي تستثمر 20 مليون دولار أو أكثر في أي فترة 12 شهرا في قطاعي النفط والغاز الطبيعي، والتي تساهم بشكل مباشر وكبير في تطوير قدرة إيران على تطوير الموارد البترولية[18].

كان الهدف من هذا القانون تغيير السلوك الإيراني فيما يتعلق بمختلف القضايا التي تهم الولايات المتحدة، وخاصة القضية النووية والإرهاب[19]. وكذلك لمنع إيران وليبيا من الحصول على ثروة من تنمية مواردها الطبيعية، حيث يمكنهم بعد ذلك استخدام هذه الثروة لتعزيز قدراتهم العسكرية وقدرات دعم الإرهاب. ولذلك، فان هذا القانون وجهت وشملت أيضا الشركات الأجنبية غير الأمريكية لإجبارهم على التخلي عن القيام بأعمال تجارية في هذين البلدين لأنهما من أخطر مؤيدي الإرهاب في العالم[20].

ومع ذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة هذه في فرض العقوبات وعزل إيران سياسيا وإقتصاديا لم تكن فعالة في تحقيق أهدافها بسبب وجود بدائل لإيران. فمن ناحية، رفض أقرب حلفاء الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي، عزل إيران بشكل أساسي بسبب جاذبية إيران الإستراتيجية والتجارية بالنسبة للكثير من الدول الأوروبية، وبالتالي لم تكن دول الإتحاد الأوروبي مستعدة للتضحية بمصالحها مع إيران من أجل أهداف ومصالح أمريكية. من ناحية أخرى، رفضت روسيا والصين عزل إيران أو فرض عقوبات عليها، وإستمرتا في تطوير علاقاتهما المالية والتجارية مع إيران[21]. وأثار هذا التشريع، خاصة البند المتعلق بصلاحية وسلطة رئيس الولايات المتحدة فرض عقوبات على شركات غير أمريكية أو خارج حدود اراضيها، غضب معظم دول الإتحاد الأوروبي، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، إلى جانب دول أخرى مثل اليابان وكندا[22]. أدان الأوروبيون الإجراءات الأمريكية، مهددين إتخاذ تدابير وقائية ضد القانون الأمريكي والشركات الأمريكية[23]. وفي رد فعل أقوى، هدد الأوروبيون "بتدابير مضادة انتقامية"، وبالفعل قدمت المفوضية الأوروبية شكاوى رسمية ضد وزارة الخارجية الأمريكية امام منظمة التجارة العالمية[24]. نتيجة لذلك، في إبريل 1997، توصلت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي إلى اتفاق تفاهم؛ حيث سيعلق الإتحاد الأوروبي قضية منظمة التجارة العالمية في مقابل إلتزام الولايات المتحدة بالعمل من أجل عدم شمل اثار هذه العقوبات على الشركات

الأوروبية[25]. وفي نهاية المطاف، قررت إدارة كلينتون التخلي عن العقوبات المفروضة على الشركات الأوروبية، وخاصة شركة النفط الفرنسية - توتال، لإستثمار مليارى دولار في صناعة النفط الإيرانية[26].

لذلك، خلال تسعينات القرن الماضي، كانت سياسة الإتحاد الأوروبي تتعلق بدرجة أكبر بتعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية مع إيران بدلا الضغط عليها لتغيير سلوكها فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان والإرهاب والأنشطة النووية. مكنت هذه السياسة إيران من مواصلة تعزيز علاقاتها التجارية مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي دون تغيير سلوكها. في الواقع، إن جاذبية الإقتصاد الإيراني إلى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي قد مكنت إيران من الإنتقاء بشكل انتقائي في التعاول مع سياسات الإتحاد الأوروبي، وكذلك في تحدي ومقاومة الضغط الأمريكي والعقوبات القاسية التي فرضتها أمريكا منذ الثورة الإسلامية. فالعلاقات الإقتصادية والتجارية الجيدة والمستمرة مع الدول الأوروبية أعطت إيران مساحة واسعة للمناورة والتقليل من أثر العقوبات الأمريكية عليها.

2- العلاقات الأوروبية-الإيرانية بعد بروز المشكلة النووية الإيرانية في 2003

إن إكتشاف أنشطة إيران لتخصيب اليورانيوم في عام 2003 وبالتالي بروز المشكلة النووية الإيرانية كان بداية تحول متزايد بشكل كبير من جانب الإتحاد الأوروبي نحو القضية النووية الإيرانية، حيث أصبحت القضية النووية عنصرا مركزيا في سياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية تجاه إيران وأخذت الأولوية على جميع القضايا الأخرى. خلال هذه الفترة ، أخذ الإتحاد الأوروبي زمام المبادرة في إيجاد حل دبلوماسي لبرنامج إيران النووي، بينما واصلت الولايات المتحدة نهجها العدائي تجاه إيران، ورفضت تبني التعامل الدبلوماسي مع إيران أو حتى استبعاد العمل العسكري ضد البلاد[27].

كان الهدف الرئيسي لسياسة الإتحاد الأوروبي مع إيران هو إيجاد حل دبلوماسي شامل للنزاع النووي. وذلك عن طريق بناء الثقة بين إيران والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي. يبنى هذه الثقة من خلال التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن خلال

التعليق الكامل لجميع أنشطة تخصيب اليورانيوم، وكذلك إقناع إيران بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعاهدة عدم الإنتشار كدليل على نوايا إيران السلمية المعلنة فيما يتعلق ببرنامجها النووي[28]. من هذا المنطلق، الإتحاد الأوروبي سعت إلى حل المشكلة، على الأقل في بداية بروز المشكلة، عن طريق الطرق الدبلوماسية دون اللجوء إلى سياسة العقوبات والضغط.

على النقيض من سياسة الإتحاد الأوروبي، منذ إكتشاف البرنامج النووي الإيراني في عام 2003، إتبعت الولايات المتحدة نهجا تصادميا قويا تجاه إيران ودعت إلى عزل إيران إقتصاديا وسياسيا وفرض عقوبات قاسية عليها من قبل مجلس الأمن، متهمة البلاد باستخدام بناء محطات الطاقة في بوشهر، بدعم روسيا، كغطاء لبرنامج للأسلحة النووية[29]. ومع ذلك، في الفترة بين 2003 و2006، فشلت الولايات المتحدة مرة أخرى في تحقيق أهدافها ويرجع ذلك أساسا إلى رفض القوى الدولية الأخرى، وخاصة الإتحاد الأوروبي وروسيا والصين، لعزل أو حتى فرض عقوبات على إيران. وكان الإتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، يهدف إلى مواصلة الحوار مع إيران وإستنفاد جميع الجهود الدبلوماسية قبل إشراك مجلس الأمن في فرض العقوبات الإقتصادية إذا لم تتعاون إيران[30].

بعد إخفاقات جدية في المفاوضات بين دول الإتحاد الأوروبي وإيران في أواخر عام 2005، خاصة فيما يتعلق برفض إيران وقف تخصيب اليورانيوم بشكل دائم وتاليا إستئنافها لأنشطة تخصيب اليورانيوم في اوائل عام 2006. كان ذلك بمثابة بداية تحول متزايد من جانب الإتحاد الأوروبي في سياسته تجاه النزاع النووي الإيراني تهدف إلى جلب إيران إلى طاولة المفاوضات، والإمتثال لمطالب مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي لإيجاد حل طويل الأمد لقضيتها النووية[31]. إتبع الاتحاد الأوروبي باتباع نهج مزدوج المسار: يجمع بين الضغط والعقوبات، عن طريق مجلس الأمن الدولي، وفي نفس الوقت المحافظة على الحوار مع إيران. وبناء على ذلك، فإن فرض عقوبات على

إيران قد أصبح بشكل متزايد جزءا هاما للغاية من إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للتعامل مع القضية النووية الإيرانية[32].

بالرغم من ذلك، وبعد تنفيذ عدة جولات من عقوبات مجلس الأمن الدولي بين عامي 2006 و 2010، والتي مثلت تقاربا نوعيا بين موقف الولايات المتحدة واوروبا، فشلت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في الضغط على إيران لتغيير سلوكها حيال سياساتها النووية. وبدلا من ذلك، وبشكل أكثر تحديا، وسع إيران قدرته على تخصيب اليورانيوم وأعلن منشأة تخصيب يورانيوم جديدة[33]. لم يكن هذا فقط بسبب سياسة التحدي الإيرانية، ولكن أيضا بسبب وجود بدائل أخرى لإيران. فمن جهة، روسيا والصين، خلال العقوبات التي فرضتها مجلس الأمن، رغم موافقتهما، رفضت بشدة فرض عقوبات صارمة ضد إيران، وكثيرا ما أخرت إصدار القرارات وخففت من تاثيرهم قبل الموافقة عليها وذلك من أجل الحفاظ على علاقاتهم التجارية والإقتصادية والسياسية الجيدة مع إيران[34].

من جهة أخرى، إن موقف الدول الأوروبية بشكل عام كان مع فرض عقوبات محدودة فقط في إطار مجلس الأمن الدولي. لذلك، مع إستمرارية العلاقات التجارية والإقتصادية الجيدة بين الدول الأوروبية، إلى جانب روسيا والصين ودول أخرى، مع إيران، عقوبات مجلس الأمن الدولي كان من غير المحتمل أن يغير سلوك إيران وتدفعها للقيام بالتغييرات المطلوبة[35]. أكثر من ذلك، إزداد حجم التجارة بين الإتحاد الأوروبي، ولا سيما إيطاليا وإسبانيا واليونان، وإيران بين عامي 2006 و 2010. على سبيل المثال، بحلول نهاية عام 2010، كان الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لإيران، تمثل حوالي الثلث من مجمل صادرات إيران[36]. مع واردات إيطالية من إيران بلغت 5.3 مليار يورو وصادرات وصلت إلى 1.9 مليار يورو. وأبرمت إسبانيا وألمانيا واليونان أيضا صفقات تجارية مربحة مع إيران بلغت 4.7 مليار يورو و 3.8 مليار يورو و 2.8 مليار على التوالي[37].

في الواقع، كان قرار الإتحاد الأوروبي بفرض العقوبات على الغاز والنفط وفرض عقوبات مالية قوية ضد إيران في عام 2012 فقط هو الذي نجح بشكل فعال بجلب إيران على طاولة المفاوضات والتفكير بجدية في العواقب الوخيمة إذا لم يكن هناك موقف تعاوني من قبل إيران فيمايتعلق بتخصيب أنشطتها النووية. ويرجع ذلك أساسا إلى أن الإتحاد الأوروبي كان يقوم بإستيراد أكثر من 25 في المائة من النفط الإيراني، وعلى وجه الخصوص، إعتمدت اليونان وإيطاليا إعتمادا كبيرا على النفط الإيراني[38]. علاوة على ذلك، نفذت جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي القرار الأوروبي بطريقة جماعية، دون أن تقوض أي من الدول الأعضاء الموقف المشترك للإتحاد الأوروبي. وقد ثبت الأرقام والأدلة الإحصائية هذه الحقيقة. فعلى سبيل المثال، بين عامي 2012 و2013، واردات الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالنفط توقفت تماما. وإنخفض إجمالي واردات الإتحاد الأوروبي من إيران 86٪، في حين إنخفضت الصادرات الأوروبية إلى إيران بنسبة 26٪[39].

والأهم من ذلك، إن العلاقات التجارية بين الدول المعتمدة بشكل كبير على النفط الإيراني، مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا، إنخفضت بشكل كبير خلال الفترة نفسها. على سبيل المثال، بلغت واردات إيطاليا من إيران 5.3 مليار يورو بنهاية عام 2011، وقد إنخفض هذا الرقم بنحو 39 ضعفا بحلول عام 2013، متمثلة ب 137.4 مليون يورو فقط. فصادرات إيران من النفط الخام إلى إيطاليا، على سبيل المثال، إنخفضت من متوسط قدره 0.63 مليون برميل في اليوم في عام 2011 إلى متوسط قدره 0.22 مليون برميل في اليوم في عام 2012[40]. وبالمثل، فإن واردات اليونان وإسبانيا من إيران إنخفضت بشكل كبير خلال الفترة نفسها، من 2.8 مليار يورو إلى 37.7 مليون يورو فقط لليونان ، ومن 4 مليار يورو إلى 68.3 مليون يورو فقط لإسبانيا ، أيضا، إنخفضت واردات الدول الأوروبية الأخرى من إيران، مثل فرنسا وألمانيا والنمسا وهولندا، بشكل كبير خلال نفس الفترة[41].

لذلك، أثناء المفاوضات مع إيران بشان برنامجها النووي منذ عام 2003 حتى تم التوصل إلى الإتفاق النهائي في يوليو 2015 ، كان من الواضح أن الولايات المتحدة وحدها لم تكن قادرة على دفع إيران لتغيير سلوكها ولا عزلها بدون الإتحاد الأوروبي. خلال فترة أوباما، كان التعاون عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي عاملا حاسما في جلب إيران إلى طاولة المفاوضات ومن ثم التوصل إلى الإتفاق النهائي بشأن برنامجها النووي.

3- تداعيات إنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي والموقف الأوروبي

بعد ما ذكرناه سالفا، فإن السؤال الرئيسي المطروح هنا هو: بدون الدول الأوروبية، إلى جانب دول أخرى، إلى أي مدى سيكون إنسحاب ترامب من الإتفاقية النووية فعالا في زيادة الضغط على إيران وجعل البلاد تمتثل لمطالب الولايات المتحدة؟ خلال حملته الإنتخابية، وبعد أن تم إنتخابه، وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الإتفاقية النووية بأنها "أسوأ صفقة" في تاريخ الولايات المتحدة و إحراج للولايات المتحدة والمجتمع الدولي، وبالتالي فقد وعد في كثير من الأحيان بالتخلي عن الصفقة والإنسحاب منها[42]. في مايو 2018، إنسحب ترامب في نهاية المطاف من الإتفاقية النووية لعام 2015، وفاءا بوعده في الحملة الإنتخابية للقيام بذلك[43]. ومع ذلك، هناك شك كبير في أن الولايات المتحدة ستنجح في جهودها لزيادة الضغط على إيران من دون مساعدة حلفائها الأوروبيين، والقوى الدولية الأخرى، ولا سيما روسيا والصين.

في البداية، من المهم الإشارة إلى أن هذه الإتفاقية هي صفقة عالمية وهناك مسؤولية عالمية لحماية وتنفيذها بشكل كامل. بما أن الإتفاقية أيدت وصادقت من قبل مجلس الأمن الدولي في قرارها رقم 2231 في 20 يوليو 2015[44]، لم يعد إتفاق إيران النووي صفقة بين الولايات المتحدة أو الإتحاد الأوروبي، أو 5+1، وإيران وبالتالي تنتمي للمجتمع الدولي كله. ووفقا لهذه الإتفاقية، سيتم إنهاء جميع العقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي طالما أن إيران ملتزمة بتنفيذ الإتفاقية بالكامل، بما في ذلك

عقوبات مجلس الأمن الدولي والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي. لذلك، لن يكون للإنسحاب الأمريكي أي اثار تلقائية فيما يتعلق بعقوبات مجلس الأمن الدولي والإتحاد الأوروبي. تستطيع الولايات المتحدة فقط إعادة فرض عقوباتها، وفي الوقت نفسه، زيادة الضغط على حلفائها والقوى الدولية الأخرى لمعاقبة إيران. من هذا المنظور، إذا إستمرت إيران في تنفيذ الإتفاقية بالكامل، فمن الصعب أن تنحني القوى الدولية الأخرى، على الأقل الإتحاد الأوروبي وروسيا والصين، للضغوط الأمريكية.

كان، ولا يزال، الإتحاد الأوروبي وروسيا والصين ينظرون إلى هذه الإتفاقية على أنها إنجاز كبير للغاية لنجاح الجهود الدبلوماسية لمنع ظهور دولة نووية أخرى، مثل كوريا الشمالية، بطرق سلمية. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، لم تكن هذه الصفقة مهمة فقط لأنها قضت على القدرات النووية لإيران، ولكن أيضا لأنها تنطوي على إمكانية دفع إيران لمعالجة مخاوف الإتحاد الأوروبي الأخرى فيما وراء القضية النووية[45]. كما أثبتت هذه الإتفاقية نجاح نهج المسار المزدوج للإتحاد الأوروبي المتمثلة بالحوار من جهة والعقوبات من جهة أخرى. لعبت عقوبات الإتحاد الأوروبي دورا مهما في تشكيل صنع القرار في إيران حول ما إذا كان ينبغي التفاوض وكذلك حول كيفية التفاوض معها[46]. لعب الإتحاد الأوروبي دورا محوريا في تسهيل الوصول إلى هذه الإتفاقية من خلال القيادة الفعالة والحفاظ ليس فقط على المفاوضات ولكن أيضا على تنفيذ الإتفاقية النهائية بشكل كامل[47]. الدور الذي لعبه الإتحاد الأوروبي كان مهما ورئيسيا في الوصول بالمفاوضات إلى نتائج ناجحة، ولذلك، من الصعب أن يتخلى الإتحاد الأوروبي بسهولة عن هذا الإنجاز الكبير جدا لدبلوماسيته.

في الواقع، منذ تهديد الولايات المتحدة بالإنسحاب من الإتفاقية النووية، أعاد الإتحاد الأوروبي التأكيد على إلتزامه بإستمرار الإلتزام بالإتفاق، حتى لو إنتهكت إدارة ترامب ذلك[48]. وفي الاونة الأخيرة، قررت المفوضية الأوروبية إطلاق عملية إعادة تنشيط "قانون الحظر" لعام 1996. وهذا القانون هو في الأساس قانون تم إقراره في نطاق اختصاص الإتحاد الأوروبي لإعاقة الاثار المترتبة على القانون

الصادر عن سلطة قضائية أجنبية. وأكد الإتحاد الأوروبي أنه سيحمي مصالح شركاته بأي ثمن، وسيسهل إستثمار الشركات الأوروبية في إيران، وسيواصل التعاون مع إيران طالما أن الأخيرة تلتزم بالإتفاق النووي[49].

كما أكدت روسيا والصين، إلى جانب الإتحاد الأوروبي، إلتزامهما الكامل باتفاق إيران النووي وعملهما مع إيران كالمعتاد. كما أكد المنسق الأعلى للسياسة الخارجية الأوربية موغيريني أنه "طالما إستمرت إيران في تنفيذ إلتزاماتها النووية، كما تفعل حتى الان، سيظل الإتحاد الأوروبي ملتزما بالتنفيذ الكامل والفعال للإتفاقية النووية"[50]. صحيح أن بعض القوى الإقليمية، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل وبعض دول الخليج، موالين لسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران ومستعدة لزيادة الضغط على إيران بما يتماشى مع السياسة الأمريكية. ومع ذلك، لن تتبع كل القوى الإقليمية نفس المسار. وما زالت الولايات المتحدة تحاول إقناع تركيا بزيادة الضغط الإقتصادي على إيران، لكن تركيا تحتاج إلى منافع متبادلة من الولايات المتحدة تفوق منافعها من إيران. كما تسعى اليابان لتأمين علاقاتها الإقتصادية مع إيران من خلال إستمرارية ضمان الإعفاء الأمريكي لواردات النفط الإيراني. شركات من دول أخرى، مثل الهند والصين وإندونيسيا وروسيا وبعض الدول الأوروبية وغيرها. يسعون إلى ضمان وزيادة العلاقات التجارية مع إيران، لا سيما في صناعة النفط[51].

لذلك، يمكن القول إن إيران ستكون أكثر قوة لمقاومة وتحدي ضغط ومطالب الولايات المتحدة إذا كانت لديها بدائل تقلل من تكاليف عدم الإمتثال. المفهوم الأساسي هنا هو أن وجود بدائل مقدمة إلى إيران من قبل أطراف دولية منافسة أخرى، مثل الدول الأوروبية روسيا والصين وجهات فاعلة إقليمية ودولية اخرى، يؤثر على توفير فرص المناورة لإيران للإلتزام، او عدم الإلتزام، بمطالب الولايات المتحدة وأهدافها السياسية. إن وجود بدائل من شأنه تمكين إيران من الحصول على مساحة كافية

للمناورة وإختيار البديل الأكثر فائدة أو الأقل تكلفة لها. في هذا السياق، قد تدفع العلاقات التجارية والإقتصادية القوية بين إيران والجهات الفاعلة الأخرى البلاد إلى أن تكون أقل تعاونا مع الولايات المتحدة لأن الوصول إلى الأسواق البديلة يقلل من الحاجة إلى الرضوخ للضغوط الأمريكية. على وجه الخصوص، عندما تقدم الجهات الفاعلة البديلة حوافز سياسية وإقتصادية لبلدان ثالثة دون أي شروط[52].

من هذا المنطلق، عندما لا تكون الولايات المتحدة "اللاعب الوحيد في المدينة"، يبدو أن المستهدفين لسياسات الدول الضاغطة لديهم قدرة أكبر على المناورة وبالتالي التحدي للضغوط لتغيير سلوكها[53]. علاوة على ذلك، عندما يتعلق الأمر بالعقوبات أو التدابير القسرية، يكون الدعم من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى ضروريا لتمكينها من تحقيق أهدافها المرجوة[54]. ان وجود دول أخرى تعمل كشركاء تجاريين بديلين للدولة المستهدفة هو السبب الأكثر شيوعا الذي يعيق فعالية التدابير القسرية والعقوبات على وجه الخصوص[55]. لذلك، فإن سياسة الضغط والعقوبات الأمركية تجاه إيران ستكون أكثر فعالية عندما تكون مدعومة من قبل أطراف دولية أخرى، خاصة الدول الأوروبية وروسيا والصين كشركاء رئيسيين في الإتفاقية النووية، اي عندما لا يكون لدى إيران بدائل أخرى لاضعاف تأثير التدابير القسرية. وهذا من شأنه أن يحد من خيارات إيران ويقلل من إحتمال عدم إمتثاله

الخاتمة

وفقا لما ذكرناه سالفا، يمكن إستخلاص بعض الملاحظات والإستنتاجات الختامية وكذلك يمكن توقع حدوث بعض السيناريوهات من إنسحاب الولايات المتحدة ومدى فاعلية تجديد العقوبات ضد إيران. بداية، يمكن توقع فعالية ونجاح الضغط الأمريكي لتغيير سلوك إيران فقط في حالة تعاون كبير من قبل اللاعبين الإقليميين والدوليين. وبعبارة أخرى، في حالة عدم وجود بدائل لإيران التي تحاول

زيادة أو حتى الحفاظ على علاقاتها التجارية والمالية مع إيران. في هذه الحالة، تحتاج الولايات المتحدة من الإتحاد الأوروبي إلى خفض كبير في وارداتها النفطية من إيران. تحتاج الصين وروسيا أيضا إلى تقليص علاقاتها النفطية مع إيران، أو على الأقل الحفاظ على العلاقات القائمة وعدم إحداث أي زيادة. كما يتعين على دول أخرى، مثل اليابان وتركيا والهند والعراق وغيرها، أن تخفض بشكل كبير في علاقاتها النفطية والتجارية والمالية مع إيران. ومع ذلك، وبسبب المواقف الأولية والحالية لهذه الدول، فان هذا السيناريو صعب للغاية، إن لم يكن مستحيلا. من الواضح أن الدول الأخرى ليست مستعدة للتضحية بمصالحها الوطنية والإقتصادية من أجل مصالح الاخرين.

التوقع الثاني هو عدم فعالية وفشل الضغط الأمريكي في دفع إيران للإمتثال لمطالب الولايات المتحدة، سواء بشكل جزئي او بشكل كامل. وهذا سيحدث إذا إلتزمت القوى الدولية الأخرى، ولا سيما الإتحاد الأوروبي، وكذلك روسيا والصين بمواقفهم الحالية في إنتقاد ورفض إنسحاب الولايات المتحدة، وكذلك الوفاء بوعودهم بإنقاذ الصفقة النووية وإيجاد طرق بدية لإستمرارية التعاون الإقتصادي والسياسي مع إيران. في هذه الحالة، يجب على إيران الحفاظ على الإتفاق النووي ومحاذاة موقفها مع موقف الإتحاد الأوروبي وروسيا والصين. هذا السيناريو متوقع إذا لم تنسحب إيران من الصفقة النووية كرد إنتقامي للموقف الأمريكي والإستمرار في تأييد موقف الإتحاد الأوروبي. وذلك لأن الإتحاد الأوروبي تعتبر هذه الإتفاقية أهم إنجاز لدبلوماسيته ولذلك لن تتنازل بسهولة عن الإتفاقية ولن تنسحب ما دام إيران ملتزمة بالإتفاق. إذا إنسحبت إيران من الصفقة النووية، سيتغير كل شيء. سوف تنتهي الإتفاق النووي بشكل عملي، وستقوم مجلس الأمن الدولي تلقائيا بإعادة تطبيق عقوباتها ضد إيران وستعود الحالة إلى المربع الأول من الضغط والمفاوضات.

هناك أيضا احتمال أن تقبل إيران بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال وساطة الإتحاد الأوروبي، المفاوضات مع الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى وضع مفيد للطرفين. إذا أدرك إيران أن

تهديد الولايات المتحدة لعمل عسكري ضدها بات وشيكا وحتميا، فمن المرجح أن إيران أن تقبل المفاوضات مع الولايات المتحدة في مقابل تقديم ضمانات أمنية من الولايات المتحدة، ويمكن أن تقوم إيران بتقديم بعض التنازلات للولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن هذا ممكن فقط إذا بنيت الثقة المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران. بمعنى اخر، إلى أي مدى الولايات المتحدة مستعدة لاعطاء إيران الضمانات الأمنية، وكذلك للوفاء بوعودها؟ من ناحية أخرى، إلى أي مدى تعتقد الولايات المتحدة أن إيران لا تتبع سياسة الخداع؟ وكذلك إلى أي مدى تثق إيران بوعود الولايات المتحدة؟ أخيرا، أسوأ سيناريو هو الحرب إذا إنهارت الإتفاقية النووية كليا. هناك توقع بأن المتشددين الإيرانيين سيحصلون على السلطة وينسحبون من الصفقة النووية، وبالتالي يستأنفون تخصيب اليورانيوم. قد يؤدي هذا إلى صراع اقليمي كبير أو حرب مدمرة في الشرق الأوسط، خاصة بين بعض الدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل، وإيران. حتى وإن لم تنسحب إيران من الإتفاقية النووية وفشلت العقوبات الأمريكية من تغيير سلوك إيران أو تغيير النظام، فقد تلجأ أمريكا، مع حلفائها في المنطقة، بحشد عسكري ضد الأهداف الإيرانية وحلفاء إيران، سواء داخل أو خارج إيران.

---

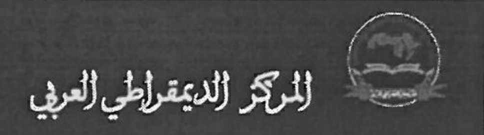
[1] Bernd Kaussler, From Engagement to Containment: EU-Iran Relations and the Nuclear Programme, 1992-2011, Journal of Balkan and Near Eastern Studies, 2012, p.53.

[2] Martinez, B. Carbonell, EU Policy Towards Iran, in Reissner, J. and Whittock, E. (eds) Iran and its Nighbors: Diverging View on a Strategic Region, Vol.II, Berlin: StiftungWissensChaft und Politik, 2004, p. 17.

[3] Council of the European Union, Conclusions of the Presidency, DOC/92/8, 11-12 December, Edinburgh, 1992. Also, Aylin Ünver Noi, Iran's Nuclear Programme: the EU Approach to Iran in Comparison to the US' Approach, Perceptions, Spring, 2005, p. 85.

[4] Peter Rudolf, Critical Engagement: The European Union and Iran, in Haass, R.N. (ed) Transatlantic Tensions: The United States, Europe, and Problem Countries, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1999, p. 75.

[5] Matthias Struwe, The Policy of 'Critical Dialogue': An Analysis of European Human Rights Policy towards Iran from 1992 to 1997, Working Paper, University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, Durham, 1998, p. 54.



[6] European Commission, EU-Iran: Commission Proposes Mandate for Negotiating Trade and Co-operation Agreement, 19 November, 2001, available in: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-01-1611_en.htm.

[7] Adam Tarock, Iran-Western Europe Relations on the Mend, British Journal or Middle Eastern Studies, 26:1, 1999, p. 42.

[8] Sara Kutchesfahani, Iran's Nuclear Challenge and European Diplomacy, EPC Issue Paper No. 46. European Security & Global Governance, 2006, p. 11.

[9] Noi, Iran's Nuclear Programme: the EU Approach to Iran in Comparison to the US' Approach, Perceptions, Op. Cit., p. 80.

[10] George Tzogopoulos, The Evolution of US and EU Foreign Policy towards Iran with Emphasis on the Period after 11 September 2001. Nice: Centre International de Formation Europeenne, 2004, p. 18.

[11] Maria do Céu Pinto, Sanctioning Iran: US-European Disputes over Policy towards Iran, The International Spectator: Italian Journal of International Affairs, 36:2, 2001, p 101.

[12] The White House-Presidency Documents, Executive Orders 12957-Prohibiting Certain Transactions with Respect to the Development of Iranian Petroleum Resources, Federal Register, 60: 52, 17 March, 1995. Also, The White House-Presidency Documents, Executive Orders 12959-Prohibiting Certain Transactions with Respect to Iran, Federal Register, 60: 89, 9 May, 1995.

[13] Shirin Pakfar, Dealing with Iran: How Can the EU Achieve Its Strategic Objectives, DIIS Report 11, Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 2010.

[14] Walter Posch, The EU and Iran, in Biscop, S. And Whitman, R. G. (eds) The Routledge Handbook of European Security, London: Routledge, 2013, p. 180.

[15] John Calabrese, Finding the Fulcrum?Euro-Atlantic Relations and Iran, Middle East Institute, 2004.

[16] Sick, G., Rethinking Dual Containment, Survival, 40:1, 1998, p. 8.

[17] Agence France Presse, Clinton Fails to Garner Support for Iran Embargo, 2 May, 1995.

[18] Iran and Libya Sanctions Act of 1996, Sec. 5/a, available in: http://www.opbw.org/nat_imp/leg_reg/US/iran_libya_sanc_act.pdf.

[19] Brzezinski, Z., Scowcroft, B. and Murphy, R., Differentiated Containment, Foreign Affairs, 76:3, 1997, p. 22.

[20] Anne, Q. Connaughton, Factoring U.S. Export Controls and Sanctions into International Trade Decisions, Stetson Law Review, Vol. XXVII, 1998.

[21] Noi, Iran's Nuclear Programme: the EU Approach to Iran in Comparison to the US' Approach, Perceptions, Op. Cit.

[22] Pinto, Sanctioning Iran: US-European Disputes over Policy towards Iran, The International Spectator: Italian Journal of International Affairs, Op. Cit., p. 104.

[23] Kenneth R. Timmerman, Denmark Takes the Lead on Iran, Wall Street Journal-Europe, 27 November, 1996, available in: http://www.iran.org/news/WSJe_961127.html.

[24] Barraclough, C., European Oil Giants Roiled as US Maps Iran Sanctions-Bill Would Ban US Trade with Companies Doing Oil Projects in Iran, Christian Science Monitor, 1996, available in http://infoweb.newsbank.com.ezproxy.lib.gla.ac.uk/iw-search/we/InfoWeb.

[25] Tzogopoulos, The Evolution of US and EU Foreign Policy towards Iran with Emphasis on the Period after 11 September 2001, Op. Cit., p. 24.

[26] Washington Times, No Time Play Nice with Iran, Editorial Page, 22 June, 1998, available in www.iran.org/news/WT_980622.htm.

[27] Mohamed El-Khawas, Iran's Nuclear Controversy: Prospects for a Diplomatic Solution, Mediterranean Quarterly, 16:4, 2005, p. 37.

[28] Council of the European Union, 2518th Council Meeting- External Relations- General Affairs and External Relations, Luxembourg, 16 June, 2003; Council of the European Union, 2522nd Council Meeting-External Relations, Brussels, 21 July, 2003.

[29] Ruth Hanau Santini, European Union Discourses and Practices on the Iranian Nuclear Programme, European Security, 19:3, 2010, p. 472.

[30] Mark Fitzpatrick, Assessing Iran's Nuclear Programme, Survival: Global Politics and Strategy, 48:3, 2006, p. 5.

[31] Council of the European Union, 2776th Council Meeting-General Affairs and External Relations, 22 January, Brussels, 2007.

[32] Oliver Meier, European Efforts to Solve the Conflict over Iran's Nuclear Programme: How Has the European Union Performed?, Non-Proliferation Papers, No. 27, 2013, p. 14.

[33] Dina Esfandiary, and Mark Fitzpatrick, Sanctions on Iran: Defining and Enabling 'Success', Survival: Global Politics and Strategy, 53:5,, 2011, p. 147.

[34] Wyn Q. Bowen, and Jonathan Brewer, Iran's Nuclear Challenge: Nine Years and Counting, International Affairs, 87:4, 2011, p. 936.

[35] Esfandiary, and Fitzpatrick, Sanctions on Iran: Defining and Enabling 'Success', Op. Cit.

[36] Elisa Oezbek, The EU's Nonproliferation Strategy: Iran as a Test Case, Strategic Assessment, 13:2, 2010, p. 72.

[37] European Commission, Counties and Region: Iran, 2 October, 2014, available in http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/iran/.

[38] Steven Blockmans, and Stefan Waizer, E3/EU+3 Coercive Diplomacy towards Iran: Do the Economic Sanctions Add Up?, CEPS Policy *Brief*, No. 292, 6 June, 2013, p. 3.

[39] European Commission, Counties and Region: Iran, Op. Cit.

[40] Robert M.Shelala, Brandon Fite and Nori Kasting, US and Iranian Strategic Competition: the Impact of the EU, EU3, and non-EU European States, Washington DC: Center for Strategic and International Studies, 2013, p. 17.

[41] European Commission, Counties and Region: Iran, Op. Cit.

[42] The New York Times, What Is the Iran Nuclear Deal? And Why Does Trump Hate It?, 5 October, 2017, available in https://www.nytimes.com/2017/10/05/world/middleeast/iran-nuclear-deal.html.

[43] The Independent, Iran Nuclear Deal: Why has Trump Withdrawn US from it and why Does it Matter?, 9 May, 2018, available in https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iran-nuclear-deal-why-trump-us-withdraw-effect-europe-rouhani-latest-a8343496.html.

[44] United Nations Security Council, Resolution 2231 adopted by the Security Council at its 7488th meeting, S/RES/2231, 20 July, 2015.

[45] Ellie Geranmayeh, Towards and Beyond a Final Nuclear Deal with Iran, The International Spectator, 50:2, 2015, p. 1.

[46] Suzanne Maloney, Sanctions and the Iranian Nuclear Deal: Silver Bullet or Blunt Object?, Social Research, 82:4, 2015, p. 888.

[47] Tara Shirvani and Siniša Vuković, After the Iran Nuclear Deal: Europe's Pain and Gain, The Washington Quarterly, 38:3, 2015, p. 81.

[48] Federica Mogherini, Remarks by High Representative/Vice-president Frederica Mogherini following the Ministerial Meeting of the E3/EU+3 and Iran, 20 September, 2017.

[49] Deutche Welle, EU to Reactivate 'Blocking Statute' against US Sanctions on Iran for European Firms, 17 May, 2018.

[50] IRNA, Mogherini: EU Committed to Full Implementation of JCPOA, 12 June, 2018

[51] Business Monitor Online, Iran Oil Export Scenarios: Supply Risks Acute, 6 July, 2018

[52] Peter Kotzian, Michele Knodt and Sigita Urdze, Instruments of the EU's External Democracy Promotion, Journal of Common Market Studies, 49:5, 2011, p. 997.

[53] Esther Ademmer and Tanja Börzel, Migration, Energy and Good Governance in the EU's Eastern Neighbourhood, Europe-Asia Studies, 65:4, 2013, p. 603.

[54] Clara Portela, The EU's Use of 'Targeted' Sanctions: Evaluating Effectiveness, CEPS Working Document, No. 391, Centre for European Policy Studies, 2014, p. 14.

[55] Bruce W. Jentleson, Sanctions against Iran: Key Issues, A Century Foundation Report, The Century Foundation, 2007, p. 6.